تقرير الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية في المملكة العربية السعودية

إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات

وكالة الرقابة

الإصدار الأول

محرم ١٤٤١هـ – سبتمبر ٢٠١٩م

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

المحتويات

أولًا: تمهيد

١-١ المصطلحات والاختصارات ٢

١-٢ المقدمة ٤

١-٣ البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) ٤

ثانيًا: الرقابة والإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية

٢-١ الدور الرقابي والإشرافي ٥

٢-٢ نظم المدفوعات المركزية ٧

٢-٣ أدوات وخدمات المدفوعات ٩

ثالثًا: استحداث الإطار التنظيمي للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية

٣-١ مجلس الحوكمة والرقابة (GOB) ١١

٣-٢ الهيكل التنظيمي ١١

٣-٣ الإطار القانوني والسند النظامي ١١

٣-٤ التقنيات المالية (FinTech) ١٢

٣-٥ المعايير الدولية ١٤

رابعًا: منهجية الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية

٤-١ منهجية تقييم المخاطر ١٤

٤-٢ التزامات مالك ومشغل نظم المدفوعات FMIs ١٥

٤-٣ الإجراءات الرقابية والإشرافية ١٥

٤-٣-١ الرقابة والمتابعة ١٥

٤-٣-٢ التحليل والتقييم ١٦

٤-٣-٣ إحداث التغيير ١٩

خامسًا: التعاون الإشرافي والرقابي

٥-١ التعاون مع الجهات الخارجية ١٩

٥-٢ مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) ٢٠

٥-٣ المسئوليات تجاه المبادئ الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية ٢٣

أولًا: تمهيد

١-١ المصطلحات والاختصارات

ACH	Automated Clearing House	نظام مقاصة الشيكات آليًا
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
CMA	Capital Market Authority	هيئة السوق المالية
CCP	Central Counterparty	مركز المقاصة المركزي
CSD	Central Securities Depository	النظام المركزي لإيداع الأوراق المالية
CSP	Clearing and Settlement Program	برنامج تسوية ومقاصة الأوراق المالية
CPMI	Committee on Payments and Market Infrastructures	لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق وهي لجنة فرعية من لجان الاستقرار النقدي والمالي لدى بنك التسويات الدولية (BIS) وقد كانت تعرف سابقًا باسم لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) وتعمل على تعزيز البنية التحتية للأسواق المالية من خلال تطوير نظم الدفع والتسوية والمقاصة
EBPP	Electronic Bill Presentment and Payment	النظام الإلكتروني لعرض ودفع الفواتير
FMI	Financial Market Infrastructure	البنية التحتية للأسواق المالية
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GOB	Governance and Oversight Board	مجلس الحوكمة والرقابة في المؤسسة
HCE	Host Card Emulation	محاكاة البطاقة المصرفية في محفظة الهاتف الجوال
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (تعمل ضمن دول مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) على أعمال الإصلاحات التنظيمية العالمية)
mada	mada Payment Network	شبكة المدفوعات التي تقدم خدمات الربط بين البنوك لتنفيذ عمليات أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (EFTPOS/ ATM) وتعرف سابقًا باسم (SPAN)
MOU	Memorandum Of Understanding	مذكرة تفاهم
mPOS	Mobile Point of Sale	جهاز نقاط البيع الجوال (المتنقل)

NFC	Near Field Communication	الاتصال عن قرب
PFMI	Principles of Financial Market infrastructure	مبادئ البنية التحتية للسوق المالية الصادرة عن لجنـــة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) / IOSCO))
POS	Point Of Sale	جهاز نقاط البيع
RTGS	Real Time Gross Settlement	نظام التسوية الإجمالية الفورية
SAMA	Saudi Arabian Monetary Authority	مؤسسة النقد العربي السعودي ويرمز لها بـ(المؤسسة)
SADAD	SADAD Payment System – Electronic Bill Payments	نظام سداد للمدفوعات (سداد الفواتير إلكترونيًا)
SARIE	Saudi Arabian Riyal Interbank Express	النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة بين البنوك
SAFIU	Saudi Arabian Financial Investigation Unit	الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة
SATR	Saudi Arabian Trade Repository	مركز حفظ بيانات التداول (المشتقات المالية)
SDC	Securities Depository Center	مركز إيداع الأوراق المالية
SIPS	Systemically Important Payment Systems	نظم المدفوعات ذات الأهمية النظامية
SSB	Standard and Specification Board	مجلس وضع المعايير والمواصفات
SSS	Securities Settlement Systems	نظم تسوية الأوراق المالية
TPSP	Third Party Service Provider	مقدمو الخدمات من الطرف الثالث
TR	Trade Repositories	نظام حفظ بيانات التداول لـ(OTC)

١-٢ المقدمة

شهدت نظم المدفوعات والتسويات المالية في المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا على مدار السنوات الماضية. حيث عملت المؤسسة على إنشاء وتطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي وذلك للدور المهم والحيوي لنظم المدفوعات والتسويات المالية في القطاع المالي والمصرفي من خلال عمليات الدفع والمقاصة والتسويات المالية عبر القنوات الإلكترونية. ولدعم الجوانب الرقابية والإشرافية، تبنت المؤسسة مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) في شهر أبريل ٢٠١٢م التي تؤكد مسئولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية والتسويات وتطويرها باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي. ومع تطور قطاع المدفوعات والتقنيات المالية الحاصلة فيه، وازدياد الاعتماد على التقنية في مجال المدفوعات، وظهور شركات التقنيات المالية (FinTech) التي تستخدم الحلول المبتكرة لتطبيقات الهاتف الجوال ومنصات التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت، أطلقت المؤسسة مبادرة «فنتك السعودية» لنشر الثقافة، وتطوير المعارف والمهارات، ودعم الابتكارات، وإقامة فعاليات متنوعة في هذا المجال، والحث على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية الإلكترونية والحد من تأثيراتها المحتملة لضمان سلامة وأمن هذه النظم. وفي إطار جهود المؤسسة ومبادراتها التي تدعم الابتكارات في مجال التقنيات المالية ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت المؤسسة البيئة التجريبية التنظيمية (Sandbox) التي تعمل على توفير مناخ مناسب ومنظم لطرح الخدمات والحلول والتطبيقات التي تلبي حاجة المستفيدين في القطاع المصرفي وتحد من مخاطرها المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، عملت المؤسسة على تعزيز الشمول المالي والحد من استخدام النقد وذلك ضمن تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي.

كذلك قامت المؤسسة بعدد من الإجراءات على المستوى الداخلي فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والهيكلية تجاه قطاع المدفوعات، وعملت على إيجاد الأطر القانونية والتنظيمية لنظم المدفوعات والتسويات المالية وخدماتها، وحرصت كذلك على مواكبة أهم التطورات في مجال الإشراف على البنية التحتية لنظم المدفوعات والتسويات المالية، وتبني المبادئ والتوصيات الخاصة بالإشراف عليها وتطبيقها، بالإضافة إلى استحداث مجلس الحوكمة والرقابة (Governance and Oversight Board)، وإدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات في المؤسسة (Payment Systems and Companies Control) للقيام بالمهام الرقابية والإشرافية على نظم وشركات المدفوعات الخاضعة لإشراف المؤسسة وحوكمتها، كما تتابع المؤسسة أهم التوجهات والنشاطات والتطلعات المستقبلية في هذا المجال.

١-٣ البنية التحتية للأسواق المالية (FMI)

تُعرف البنية التحتية للسوق المالية (FMI) على أنها: «نظام متعدد الأطراف بين المؤسسات المشاركة بما في ذلك مشغل النظام، يستخدم لأغراض المقاصة، أو التسوية، أو تسجيل المدفوعات، أو الأوراق المالية، أو المشتقات المالية، أو المعاملات المالية الأخرى». وتعد هذه البنية التحتية للأسواق المالية جزءًا مهمًا من النظام المالي

وتتكامل معه، حيث من خلالها يتم ربط الجهات والمؤسسات المالية بالأسواق المالية ومن ثم معالجة عمليات المقاصة والتسوية لعدد كبير من العمليات وحجم كبير من المبالغ.

وكذلك فإن المفهوم الشامل للبنية التحتية للأسواق المالية يشير إلى جميع نظم المدفوعات ذات الأهمية النظامية (Systemically Important Payment Systems-SIPS)، ومراكز إيداع الأوراق المالية (CSD)، ونظم تسوية الأوراق المالية (SSS)، ومركز المقاصة المركزي (CCP)، ونظم حفظ بيانات التداول (TRs). وتعد سلامة وكفاءة البنية التحتية للأسواق المالية من العوامل المهمة والمتطلبات الأساسية للمحافظة على الاستقرار المالي. لذا تكون على البنوك المركزية أو الهيئات المالية المختصة مسئولية ضمان إدارة المخاطر المحتملة وإعداد الترتيبات المناسبة ذات العلاقة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

هذا وينص بنك التسويات الدولية (BIS 2005) على ما يلي: «إن الرقابة على نظم المدفوعات والتسوية هي وظيفة البنك المركزي التي يتم من خلالها تعزيز أهداف السلامة والكفاءة من خلال تطبيق الرقابة على النظم القائمة والمخطط لها مستقبلًا، وتقييمها لتحقيق هذه الأهداف، مع إحداث التغيير المطلوب عند الحاجة».

ثانيًا: الرقابة والإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية

٢-١ الدور الرقابي والإشرافي

تعمل المؤسسة على تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات والتسويات المالية، ودعم نموها وانتشار خدماتها منذ عام ١٩٩٠م إلى جانب تعزيز مسئولياتها الرقابية والإشرافية عليها والتي تتضمن ما يلي:

- تأكيد الالتزام بتطبيق السياسات واللوائح الخاصة بنظم المدفوعات والتسويات المالية.
- الإشراف على البنية التحتية لنظم المدفوعات والتسويات المالية والتأكد من قدرتها على مواكبة التطورات.
- المحافظة على سلامة وكفاءة نظم المدفوعات والتسويات المالية ومجالات عملها، وتطبيق إجراءات التحكم، وإدارة المخاطر الرئيسية المحتملة.
- تطبيق الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتحقيق الالتزام والوفاء بالمعايير والتوجهات الدولية.

ويتوافق ما سبق مع مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) في أبريل ٢٠١٢م. وتؤكد لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) مسئولية البنوك المركزية في تعزيز أهمية الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية، باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي تهدف إلى ضمان سلامة وكفاءة البنية التحتية للأسواق المالية من نظم وأدوات للمدفوعات (Payment Systems, Services and Instruments)، ومقدمي الخدمات من الطرف الثالث (TPSP) والوسطاء والأطراف الأخرى ذات العلاقة في القطاع المالي. وقد شاركت المؤسسة ضمن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) في فعاليات صياغة المبادئ ذات العلاقة بالأسواق المالية ونظم الدفع المذكورة حيث تشمل هذه المبادئ توصيات ومسئوليات واعتبارات مهمة (Principles, Responsibilities, and Key Considerations) من شأنها الحفاظ على سلامة نظم المدفوعات والتسويات المالية وكفاءتها، والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتفادي مخاطر هذه النظم سواءً المالية أو الفنية أو التشغيلية والتي قد تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية. وبعد صدور هذه المبادئ وضعت المؤسسة برنامج عمل

يشمل عدد من الإجراءات والفعاليات ضمن برنامج زمني محدد يقوم عليه فريق عمل من ذوي الخبرة والممارسة في هذا المجال لضمان حسن التنفيذ واستكمال برنامج العمل وفق منهجية منظمة (Implementation Methodologies). وقد أصدرت المؤسسة التعاميم اللازمة لجميع الجهات ذات العلاقة التي تخضع لإشراف المؤسسة ورقابتها، تؤكد فيها أهمية تطبيق هذه المبادئ (PFMIs)، ويدخل في ذلك الإدارات ذات العلاقة داخل المؤسسة وكذلك جميع البنوك المصارف العاملة في المملكة التي يقع على عاتقها اعتماد المبادئ ذات الصلة بأعمالها وتطبيقها.

وفي هذا المجال، دعمت المؤسسة المهام الإشرافية على نظم المدفوعات والتسويات المالية داخل المؤسسة، من خلال العمل على الجوانب القانونية والتنظيمية ومنها ما يلي:

- تشكيل مجلس الحوكمة والرقابة (GOB).
- مشروع السند النظامي للمدفوعات ونظام نظم المدفوعات وخدماتها.
- مشروع برنامج تسوية ومقاصة الأوراق المالية (CSP) مع نظام سريع (CCP/CSD).
- استحداث وظيفة الإشراف على نظم المدفوعات في المؤسسة ومن نشاطاتها ما يلي:
  - تقييم نظم المدفوعات والتسويات المالية في المؤسسة.
  - تقييم أدوات الدفع وخدمات المدفوعات.
  - دعم بيئة الاختبارات التجريبية وخدمات شركات التقنيات المالية (Sandbox).
  - دراسات الرسوم والأسعار لخدمات المدفوعات.
  - صياغة وإعداد قواعد نهائية التسوية (Settlement Finality).
  - إعداد ترتيبات المقاصة وإدارة التعثر (Default Management).

لذا، يعد دور المؤسسة الرقابي عاملًا مؤثرًا ومهمًا في دعم وتعزيز سلامة وكفاءة البنية التحتية للأسواق المالية. كذلك يجب أن تتضمن المنهجية الرقابية للمؤسسة إجراءات المتابعة والتقييم لأداء هذه النظم وبشكل دوري ومستمر للتوافق مع المتطلبات والمعايير الدولية. وتقوم المؤسسة بصفتها الجهة المعنية محلياً بثلاثة أدوار مهمة لضمان وتعزيز سلامة وكفاءة نظم المدفوعات والتسويات المالية من خلال:

أ) امتلاك جميع نظم المدفوعات والتسويات المالية المركزية وتشغيلها.
ب) القيام بالدور الرقابي والإشرافي اللازم والمناسب.
ج) الدعم والتحفيز لضمان تطوير البنية التحتية للمدفوعات والخدمات.

إضافة إلى ذلك، تشمل العملية الرقابية جميع مكونات البنية التحتية ذات العلاقة وأصحاب المصلحة بقطاع المدفوعات، ويشمل ذلك النظم والأدوات والخدمات سواءً داخل المؤسسة أو خارجها، وكذلك ممن تتحقق فيهم العناصر الأساسية لمبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) أو يكون لهم دور في مجالات المدفوعات المختلفة وعملياتها، ومنها:

(١) التنفيذ والمعالجة
(٢) التنظيم والرقابة
(٣) التطوير والتسويق

كذلك يكون للنظم ذات الأهمية النظامية (SIPS) اهتمام خاص ضمن البنية التحتية في القطاعين الخاص والعام، حيث إن تعثرها يؤدي إلى حدوث تعطل أو إيقاف واسع النطاق للخدمات، والتسبب في مخاطر نظامية متعدية. وقد أجرت المؤسسة تقييمها الذاتي لقياس مدى التزامها بمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية فيما يتعلق بنظم المدفوعات والتسويات المالية وحفظ بيانات التداول، حيث تضمن نطاق التقييم الذاتي للبنية التحتية للمدفوعات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)، والشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) التي توفر خدمات أجهزة الصرف الآلي بين المصارف وإجراء تحويل الأموال الإلكتروني عند نقاط البيع، وكذلك نظام سداد للمدفوعات لعرض ودفع الفواتير إلكترونيًا (سداد).

بالإضافة إلى ذلك، أجرت المؤسسة التقييم الخارجي لمبادئ البنية التحتية للسوق التابع للجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق، وشمل التقييم ثلاث مراحل، إذ تغطي المرحلة الأولى تقييم النواحي القانونية والنظامية اللازمة لنظم المدفوعات والتسويات المالية في البنية التحتية، أما تقييم المرحلتين الثانية والثالثة فيشمل مركز المقاصة المركزي ومراكز حفظ البيانات. وقد بدأت لجنة نظم المدفوعات والبنية التحتية للسوق عملية مراقبة تطبيق المبادئ بصفتها اللجنة التوجيهية، وكذا تم تشكيل فريق عمل دائم لتصميم عمليات تقييم مراقبة التطبيق، وتنظيمها، وتنفيذها. وقد شملت عملية مراقبة التطبيق ثلاث مراحل كالآتي:

- المرحلة الأولى: النواحي القانونية والنظامية اللازمة لتطبيق المبادئ والمسئوليات.
- المرحلة الثانية: تقييم توافق واتساق السياسات مع المبادئ والمسئوليات.
- المرحلة الثالثة: تقييم توافق نتائج التطبيق مع المبادئ والمسئوليات.

ونتيجة لذلك، فقد تم إحراز تقدم كبير في تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية حيث حصلت المؤسسة في المرحلة الأولى لتطبيق المبادئ والمسئوليات على أعلى تصنيف (درجة ٤). وتستمر عملية التقييم للمرحلتين الثانية والثالثة ومراجعة تطبيق المسئوليات الخمس ضمن المبادئ، وتقييم ما إذا كانت الجهات الرقابية المحلية تتماشى مع تطبيق المسئوليات ذات العلاقة وما إذا كان هناك تعاون وتنسيق وثيق حيال ذلك. وقد أصدر بنك التسويات الدولية تقريره المحدث للعام ٢٠١٨ عن نتائج تقييم الدول، حيث تم إدراج نظام مركز المقاصة المركزي (CCP) ضمن البنية التحتية للتقييم، وقد تم نشر هذه النتائج على الموقع الإلكتروني للبنك www.bis.org وحصلت المؤسسة على تقييم «متوافق كليًا» في تقييم تطبيق المسئوليات الخمس (ملحق). ومن المتوقع أن يتم استكمال باقي مراحل التقييم للمبادئ خلال الفترة القادمة.

٢-٢ نظم المدفوعات المركزية

يعد توفير نظم مدفوعات شاملة ومبتكرة وآمنة في القطاع المصرفي من الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة النقد العربي السعودي. لذا، تبذل المؤسسة المزيد من الجهود للمحافظة على سلامة وكفاءة هذا القطاع والأطراف المشاركة فيه، والعمل على إيجاد بنية تحتية حديثة ومتطورة للمدفوعات تواكب أفضل الممارسات المتقدمة في هذا المجال، والإشراف عليها بحيث تكون قادرة على تلافي أي مخاطر أو تأثيرات سلبية محتملة. وتخضع جميع نظم المدفوعات والتسويات المالية لإشراف المؤسسة ورقابتها بشكل مباشر، حيث ترتبط بها البنوك والمصارف المحلية، وهناك ثلاثة نظم تم تحديدها لتمثل النظم ذات الأهمية النظامية (SIPS)، وهي:

النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE):

قامت المؤسسة بتشغيل النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة بين البنوك والمعروف اختصارًا بـ «سريع» في عام ١٩٩٧م، وهو من أحدث نظم المدفوعات والتسويات المالية في حينه، ويعد من الإنجازات الكبيرة التي شهدها القطاع المالي والمصرفي في مجال الأعمال والخدمات المصرفية الإلكترونية خلال تلك الفترة. وقد أحدث نظام «سريع» الذي تم تصميمه وفق مفهوم التسويات الإجمالية الآنية ثورة في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية، إذ يشكل البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من نظم المدفوعات والتسويات المالية وتشمل هذه النظم غرف المقاصة الآلية (ACH) وهو نظام لمقاصة الشيكات آليًا، والشبكة السعودية للمدفوعات (mada)، ونظام سداد (SADAD)، بالإضافة إلى نظام تسوية الأوراق المالية (تداول). وتتلخص الأهداف الرئيسية لنظام «سريع» فيما يلي:

- إجراء التحويلات المالية آليًا، وضمان وصولها إلى المستفيد فورًا.
- تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة.
- تقليل المخاطر المالية، والاستغناء عن حمل النقد بغرض التحويل من بنك إلى آخر.
- خفض تكاليف الخدمات المالية المصرفية.
- تعزيز الأداء المالي، وتنظيم المدفوعات المالية في القطاع المصرفي.
- إيجاد الأسس التقنية والإجرائية للتطورات المستقبلية، مثل: التجارة الإلكترونية.

الشبكة السعودية للمدفوعات (mada):

هي الشبكة المحلية للمدفوعات، أنشأتها المؤسسة عام ١٩٩٠م، وكانت تعرف سابقًا بـ(SPAN) حيث ترتبط بها نظم مدفوعات المصارف المحلية لتقديم خدمات أجهزة الصرف الآلي (السحب النقدي، والاستفسار عن الرصيد)، وكذلك تقدم خدمة نقاط البيع (EFTPOS) لتحويل الأموال إلكترونياً عبر الشراء الآلي لدى المحلات التجارية، بما في ذلك بطاقات المنظمات والشبكات العالمية مثل: فيزا (VISA) أو أمريكان إكسبرس (AMEX) أو ماستركارد (MasterCard) أو يونيون باي (Union Pay). وتصدر كافة المصارف بطاقات سحب آلي متوافقة بشكل كامل مع المواصفات الفنية للشبكة السعودية للمدفوعات، وتقدم جميع الخدمات للعميل النهائي دون رسوم. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات والخدمات من خلال الموقع الإلكتروني على الرابط www.mada.com.sa.

نظام سداد للمدفوعات (SADAD):

نظام سداد للمدفوعات -أحد نظم المؤسسة المركزية- لعرض الفواتير ودفعها (Electronic Bill Presentment and Payment-EBPP) والمدفوعات الأخرى إلكترونيًا، إذ تقوم الجهات المفوترة والمرتبطة مع النظام بإرسال فواتيرها إلى العملاء واستلام القيمة التي يتم تسديدها إلكترونيًا. كذلك تم تقديم خدمة حساب سداد التي توفر تسهيلات الدفع عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يقدم النظام خدمة «منصة إيصال» وهي حل متكامل لفواتير الأعمال والمدفوعات الخاصة بها، وهي تربط بين الموردين والمشترين لتسهيل آلية إجراء المدفوعات إلكترونياً. وبشكل أساسي تغطي المنصة كامل دورة حياة الفواتير، بدءًا من رفع الفاتورة وعرضها حتى تسديدها وتسويتها. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات والخدمات من خلال الموقع الإلكتروني على الرابط www.sadad.com.

وعلى الرغم من وجود بعض النظم التي قد لا يتم تصنيفها على أنها من النظم ذات الأهمية النظامية، مثل: نظام مقاصة الشيكات (ACH) ونظام حفظ بيانات التداول (TR)، إلا أنه يجب أن تخضع هذه النظم لإشراف المؤسسة ورقابتها، ولكن لا يتوقع أن يتم تقييمها وتطبيق ذات الآليات والطرق المستخدمة على النظم ذات الأهمية النظامية. ذلك أنه من المهم التأكد بأن جميع نظم المدفوعات والتسويات المالية الحالية أو المستقبلية ومنتجاتها وأدوات المدفوعات ومقدمي خدمات الطرف الثالث وأي بنية تحتية مالية أخرى ذات علاقة قد تم إدراجها وتضمينها في الخطط والآليات المنهجية القائمة على تحديد المخاطر (Risk-Based Approach). ويجب أيضًا التأكيد على أن تشمل الإجراءات الرقابية جميع النظم الأخرى ذات العلاقة، مثل: نظم إيداع الأوراق المالية وحفظها وتسويتها (CCP/ SSS/ CSD).

٢-٣ أدوات وخدمات المدفوعات

بطاقات الدفع:

بطاقات الخصم المباشر وبطاقات مسبقة الدفع التي تحمل شعار (مدى) حيث تجاوز عددها ٢٨مليون بطاقة. وقد سعت المؤسسة للتوسع في استخدام البطاقات مسبقة الدفع في قطاعات مختلفة ونشاطات جديدة في السوق المحلية، مثل: محطات الوقود، ومراكز تحويل الأموال، ومطاعم الوجبات السريعة، وغيرها. وقد زاد عدد البطاقات مسبقة الدفع (بطاقات الرواتب وبطاقات الطلاب وغيرها) ليصل إلى ٦ ملايين بطاقة تستفيد من خدمات نقاط البيع، وذلك بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني بدلًا من الدفع بالنقد. وقد ساهمت هذه الخدمات والمنتجات في زيادة عدد أجهزة نقاط البيع إلى أكثر من ٣٥١ ألفًا في عام ٢٠١٨م. وواصلت الشبكة السعودية للمدفوعات حشد مواردها وتطويرها للاستفادة من أحدث التقنيات لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية سريعة ودقيقة وآمنة، بالإضافة إلى العمل على تقليص مدة تنفيذ عمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع حيث تم إنجاز تنفيذ العملية في ٤ ثوانٍ فقط.

أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS):

تنتشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في مختلف أنحاء المملكة، حيث بلغ عددها بنهاية عام ٢٠١٨م أكثر من ١٨,٣٠٠ جهاز للصرف الآلي، وما يقارب ٣٥١,٦٤٥ ألف جهاز نقاط بيع متصلة بالشبكة، وقد تجاوز مجموع عدد العمليات التي تم تنفيذها ٣,١مليارات عملية بإجمالي مبالغ سحوبات وعمليات شراء يقارب ٩٨٠ مليار ريال خلال ذلك العام.

خدمة مدى نقد:

تتيح هذه الخدمة للعملاء الحصول على النقد ومبلغ لا يتجاوز (٤٠٠) ريال من خلال صناديق المحاسبة عند الشراء الآلي عبر نقاط البيع لدى المحلات والمتاجر. وتهدف هذه الخدمة إلى تقليل الاعتماد على أجهزة الصرف الآلي وتوفير قنوات أخرى للسحب النقدي، وهي تساعد أيضًا على تقليل النقد الفائض لدى المتاجر والحد من مخاطر وتكاليف إدارة النقد فيها، وتعمل المصارف مع المتاجر للتوسع في تطبيق هذه الخدمة.

خدمة مدى أثير:

توفر هذه الخدمة للعملاء إجراء عمليات دفع معينة من خلال خاصية تقنية الاتصال عن قرب (Contactless)، وذلك عن طريق تمرير البطاقة أمام قارئ جهاز نقاط البيع لتنفيذ عمليات شرائية منخفضة

القيمة (١٠٠ريال أو أقل)، وبقيمة تراكمية تبلغ (٣٠٠ ريال) دون طلب الرقم السري. وتتميز هذه الخدمة بالمعالجة السريعة والفورية للعمليات منخفضة القيمة دون الحاجة لأخذ البطاقة من حاملها. وتعد خدمة «أثير» ميزة تسويقية تنافسية للتاجر لإجراء عمليات الدفع السريعة.

منصة إيصال:

منصة إيصال أحد الخدمات المقدمة من خلال نظام سداد للمدفوعات، وهي حل متكامل لكل فواتير الأعمال والمدفوعات الخاصة بها في المملكة، وتربط الخدمة بين الموردين والمشترين لتسهيل آلية إجراء المدفوعات إلكترونيًا. وبشكل أساسي تغطي المنصة كامل دورة حياة الفواتير، بدءًا من رفع الفاتورة وعرضها حتى تسديدها وتسويتها، مما سيمكن المستخدمين من أتمتة هذه العمليات بشكل كلي.

تطبيقات المحفظة الإلكترونية:

تشارك العديد من شركات التقنيات المالية (FinTech) في بيئة الاختبارات والتجربة للتقنيات المالية (Sandbox)، من خلال منتجات وحلول مبتكرة تعتمد على تطبيقات المحفظة الإلكترونية. حيث تمثل هذه التطبيقات منصات دفع رقمية تستهدف المستهلكين والتجار وتدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدهم بوسائل دفع رقمية جديدة والتحكم في النقد ومراقبة العمليات المنفذة وتحليلها.

ومن أنواع هذه المحفظة تطبيقات الدفع من خلال البطاقات الرقمية (HCE) التي يمكن ربطها مباشرة بالحسابات البنكية، مثل: تطبيق محفظة مدى Pay وتطبيق محفظة Apple Pay اللتين تعملان ضمن الحدود المسموح بها لمبالغ العمليات على البطاقات البنكية. والنوع الآخر من تطبيقات المحفظة الإلكترونية يكون عبارة عن حسابات أو سجلات رقمية. ويتم تحميل وتنزيل مثل هذه التطبيقات على الهواتف الذكية، مما يتيح لأصحابها المستخدمين بعد إتمام إجراءات التحقق اللازمة شحنها بمبالغ محددة عبر القنوات البنكية ليتم استخدامها في مختلف العمليات الممكنة من تحويل فوري للمبالغ بين الأفراد أو عمليات الشراء لقطاع الأعمال. وتوفر هذه التطبيقات الراحة والسهولة في عمليات الدفع اليومية وبشكل آمن. ومن هذه التطبيقات المشاركة تطبيق المحفظة الإلكترونية لشركة المدفوعات الرقمية السعودية «STC Pay»، وتطبيق شركة هللة «Halalah».

أجهزة نقاط البيع المتنقلة (mPOS):

وهي خدمة جهاز نقاط البيع المتنقل «Mobile Point of Sale–mPOS»، وتخضع لبيئة الاختبار والتجربة، حيث يمتاز الجهاز بصغر حجمه وسهولة تشغيله دون شريحة اتصال وذلك لاتصال الجهاز بجوال التاجر، وتُقدم الخدمة لأول مرة في المملكة. ومن المتوقع أن يؤمن هذا الجهاز لقطاع الأعمال أحدث وسائل الدفع الإلكترونية التي تمكنهم من إجراء عمليات سداد قيمة مشتريات عملائهم وإيصال خدماتهم ومنتجاتهم وتحصيل قيمة عمليات البيع آليًا ومباشرة في أي مكان أو مناسبة على مدار الساعة. وتعد هذه الخدمة مناسبة جدًا لشريحة كبيرة من قطاع الأعمال، مثل: المطاعم، وخدمات التوصيل للمنازل والمكاتب، وخدمات سيارات الأجرة، والأعمال في المواقع المؤقتة أو المتنقلة. وتشارك في بيئة الاختبارات التجريبية لهذه الخدمة شركة جيديا وشركة سم أب «SumUp».

التجارة الإلكترونية وبوابة الدفع (e-Commerce Platform & Payment Gateway):

ترتبط مواقع التجارة الإلكترونية ببوابات الدفع لمعالجة طلبات الشراء على شبكة الإنترنت. وتعمل بوابات الدفع بوصفها وسيطًا بين العملاء ومواقع التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت بشكل يماثل عمل أجهزة نقاط البيع لدى المحلات التجارية. وتقدم هذه المنصات الإلكترونية خدمات الدفع عبر استخدام البطاقات المصرفية المحلية والدولية ووسائل الدفع الأخرى، وتتيح دفع قيمة خدمات العملاء ومشترياتهم بشكل آمن وموثوق، وتعالج مثل هذه العمليات من خلال مواقع التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وتشارك في بيئة الاختبارات في هذا المجال شركة بيان «Bayan» وكذلك شركة تاب «tap».

ثالثًا: استحداث الإطار التنظيمي للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية

٣-١ مجلس الحوكمة والرقابة (GOB)

تم تطوير مهام الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية ضمن برنامج المؤسسة لوضع إطار تنظيمي لإدارة البنية التحتية لنظم المدفوعات والتسويات المالية، ومراقبتها، ودعم سلامتها وكفاءتها، والتركيز بشكل أكبر على النظم ذات الأهمية النظامية (SIPSs) ضمن الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على الاستقرار المالي. ومن خلال هذا الإطار قامت المؤسسة بإنشاء مجلس الحوكمة والرقابة لنظم المدفوعات في المؤسسة (SAMA FMI Governance and Oversight Board - GOB) الذي يعد المرجعية الرئيسية في المؤسسة لكل ما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات والإجراءات الخاصة بنظم المدفوعات والتسويات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة ورقابتها، ولما يتعلق بتنظيم شئونها واتخاذ قرارات تطويرها. علاوة على ذلك، يجب أن تكون منهجية الحوكمة واضحة وشفافة بما يتناسب مع المسئوليات المحددة والأدوار التي تقوم بها المؤسسة وضمان عدم تداخل المهام مع الأخذ في الاعتبار مراعاة حوكمة نظم المدفوعات المملوكة للقطاع العام أو الخاص والفصل بينها.

٣-٢ الهيكل التنظيمي

تندرج حاليًا المهام الرقابية والإشرافية على نظم المدفوعات والتسويات المالية تحت مسئولية إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات حيث ترتبط مباشرة بسعادة وكيل المحافظ للرقابة-نائب رئيس مجلس الحوكمة والرقابة لنظم المدفوعات في المؤسسة (SAMA FMI GOB) -ويتم رفع التقارير اللازمة مباشرة. ويقع تحت وظيفة الرقابة مسئولية تطوير المنهجية الرقابية والمتابعة المستمرة للنتائج والمهام التي يجب معالجتها وفق إجراءات واضحة، بالإضافة إلى الرفع بما يستجد من مواضيع أو قرارات مهمة وتقديمها لمجلس الحوكمة والرقابة (GOB). ويعد الالتزام بمهمة الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية من العوامل الأساسية للوفاء بمسئوليات المؤسسة بصفتها جهة تنظيمية ورقابية، وهو ما يتوافق مع متطلبات مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية وتوصياتها. كذلك يجب أن يدعم الهيكل التنظيمي والموارد البشرية والإطار الإداري للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية تنفيذ متطلبات هذه المهام الإشرافية.

٣-٣ الإطار القانوني والسند النظامي

المؤسسة هي الجهة المختصة بنظم المدفوعات والتسويات المالية (PS) ونظم حفظ بيانات التداول (TR)، وتتولى تطبيق وتنفيذ مسئولياتها التنظيمية والإشرافية والرقابية وفقًا لصلاحياتها بموجب:

- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٦ وتاريخ ١٤٤٠/٥/٢هـ بالتأكيد على أن مؤسسة النقد العربي السعودي هي الجهة المختصة نظامًا بتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها في المملكة، ومراقبتها، والإشراف عليها، ولها إصدار القواعد والتعليمات والتراخيص بحسب المعايير التي تطبقها المؤسسة في هذا الشأن.
- نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ (١٩٦٦/٦/١١م)، لا سيما الفقرة (٣) من المادة ١٦ قد خولت المؤسسة وضع قواعد عامة لتنظيم وتحديد الأوضاع التي يجب على البنك مراعاتها عند تعامله في أنواع معينة من الأعمال مع عملائه.

وهذا يمنح المؤسسة صلاحيات واسعة للتنظيم والإشراف على قطاع المدفوعات والتسويات للمؤسسات المالية بما في ذلك المصارف المحلية وشركات التقنيات المالية؛ للمحافظة على سلامة النظام المصرفي وكفاءته. وتتضمن هذه الصلاحيات إصدار القواعد والتعليمات والأدلة الإرشادية والتشغيلية اللازمة التي تشمل مختلف المجالات والتعاملات والمنتجات المصرفية، ويدخل في ذلك نشاط المدفوعات والنظم والخدمات والأدوات والتقنيات المستخدمة فيه، مما أعطى المؤسسة الأولوية والقيادة في تطوير نظم المدفوعات والتسويات المالية في المملكة بالتعاون مع المصارف المحلية. ولدى المؤسسة أيضًا صلاحية جمع البيانات والاحتفاظ بها من المؤسسات المالية المرخصة التي تقع تحت إشرافها ورقابتها. وتشمل القواعد والإجراءات والتعليمات الصادرة عن المؤسسة فيما يتعلق بالمدفوعات ما يلي:

- قرار معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٢١٤٩/٣ وتاريخ ١٤٠٦/١٠/١٤هـ بشأن قواعد تطبيق أحكام نظام مراقبة البنوك.
- قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٥٩ وتاريخ ١٤٢٠/٣/٢٨هـ الذي خول المؤسسة بصلاحية الترخيص بإصدار بطاقات النقد الإلكتروني وما في حكمها، والإشراف عليها حسب التعليمات والمعايير والشروط التي تعتمدها.
- قرار معالي وزير المالية رقم ١٣٥٧ وتاريخ ١٤٣٢/٥/١هـ بشأن القواعد المنظمة لمزاولة أعمال الصرافة.
- تعميم المؤسسة رقم ٣٤١٠٠٠١١٧٧٢٨ وتاريخ ١٤٣٤/١٠/٨هـ لتطبيق مبادئ البنى التحية للأسواق المالية.
- قرار محافظ المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٨٢٧٦٤ وتاريخ ١٤٣٦/٦/١١هـ في شأن القواعد والإجراءات والتعليمات التنظيمية لنظم المدفوعات في المملكة العربية السعودية.
- تعميم المؤسسة رقم ٣٦١٠٠٠٠٨٥١٩٣ وتاريخ ١٤٣٦/٦/١٦هـ لتطبيق القواعد والإجراءات والتعليمات التنظيمية لنظم المدفوعات في المملكة العربية السعودية.

وقد أصدرت المؤسسة مجموعة من القواعد والإجراءات التنظيمية والتشغيلية لنظم المدفوعات والتسويات المالية في المملكة العربية السعودية بصفتها المسئولة عن الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية التي تملكها وتقوم على إدارتها. إلا أن الدراسات والمتطلبات الحديثة والمستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية في هذا المجال توصي بضرورة إيجاد بنية تشريعية وقانونية واضحة وفعالة لاحتواء جميع المخاطر القانونية ووضع صلاحيات شفافة وواضحة منصوص عليها بصراحة تفعل مسئوليات المؤسسة وتؤكد دورها بصفتها بنكًا مركزيًا. وهو ما يعد أحد المهام القائمة التي يتم العمل عليها حاليًا.

٤-٣ التقنيات المالية (FinTech)

تماشيًا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم ريادة الأعمال وتعزيز تقنية الخدمات المالية من خلال برنامج تطوير القطاع المالي وتحقيق مستهدفاته، أطلقت المؤسسة مبادرة «فنتك السعودية» بهدف دعم منظومة التقنية المالية للنهوض بالمملكة لتصبح مركزًا للتقنيات المالية يحتضن منظومة مزدهرة ومسئولة تشمل البنوك والمستثمرين والشركات والجامعات ومؤسسات الدولة، بما يسهم في دعم وتعزيز الشمول المالي وزيادة التعاملات المالية الرقمية. بالإضافة إلى النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتوليد فرص العمل، حيث تقوم المبادرة على تحقيق عدد من الأهداف تتلخص في إطلاق النسخة الأولى من منظومة التقنيات المالية في المملكة، وتثقيف الأفراد وإلهامهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التقنيات المالية، ودعم المصارف المحلية وشركات التقنيات المالية العالمية والشركاء لإقامة فعاليات متنوعة في مجال التقنيات المالية داخل المملكة. وعلى الرغم من توفر بعض أدوات منتجات التقنيات المالية وقنواتها من أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف الجوال، إلا أن هناك نموًا ملموسًا في استخدام البيانات الكبيرة والهواتف الذكية، وهناك رغبة متزايدة لدى المستهلكين في الحصول على خدمات مالية تتناسب مع تطلعاتهم الشخصية. ويضاف إلى ذلك ظهور اتجاهات تقنية جديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين «Blockchain»، مما سيؤدي إلى تحولٍ مُهِمٍّ في تقديم الخدمات المالية يتماشى مع ما تشهده المملكة من تطورات هيكلية ضمن المجال الاقتصادي والمالي. وتسعى المؤسسة للبناء على النجاحات التي حققها قطاع الخدمات المالية في المملكة لزيادة نمو التقنية المالية وتطورها، والتحول إلى وجهة للابتكار، وتأسيس فهم شاملٍ للتقنية المالية محليًا، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين داخل المملكة وخارجها من الاستثمار في الشركات المتخصصة في هذا المجال، والإسهام في توليد فرص العمل. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات والخدمات من خلال الموقع الإلكتروني على الرابط www.fintechsaudi.com

تكوين بيئة تنظيمية للاختبارات وتجارب التقنيات المالية (Sandbox)

حرصت المؤسسة على توفير بيئة لدعم ابتكارات التقنية المالية (FinTech) وتمكينها وتطوير منتجاتها في القطاع المصرفي. فهي بمثابة بيئة عمل وإجراء يساعد على تسهيل تطوير منتجات التقنية المالية وتطبيقاتها بطريقة آمنة وعملية، ويشجع ذلك. وتعمل بيئة الاختبار والتجربة أيضًا على تطوير جودة هذه المنتجات وخدماتها وتحسينها، وتوفير الدعم والمساندة المطلوبة لتحقيق أهدافها. ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة في بيئة الاختبار والتجربة هو عدم الالزام الكامل لهذه الابتكارات والتقنيات بالمتطلبات التنظيمية والمالية المعتمدة. وتهدف المؤسسة من خلال البيئة التجريبية الى ما يلي:

- إيجاد آليات واضحة لفهم متطلبات واشتراطات بيئة الاختبار والتجربة وعدم تجاوز الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- الالتزام بما يصدر عن المؤسسة من تعليمات أو قواعد وعدم استغلال هذا الدعم لتجاوز الأنظمة أو اللوائح التنظيمية المعمول بها.
- دعم القطاع المصرفي والمالي بالابتكارات والتقنيات المالية ذات الفوائد المتعددة في مجال المدفوعات والحوالات وسهولة متابعتها والرقابة عليها.

- دعم نمو المنتجات والخدمات في القطاع المصرفي والمالي وزيادة عمق القطاع بمقدمي خدمات مؤهلين دون تحقق درجة عالية من المخاطر.
- تعزيز الشمول المالي وزيادة القدرة التنافسية لتبني تقنيات جديدة.

٣-٥ المعايير الدولية

تطبق البنوك المركزية والهيئات الأخرى ذات العلاقة في القطاع المصرفي بشكل عام المبادئ المعتمدة وعددها (٢٤) وكذلك المسئوليات المحددة وعددها (٥) التي تم تضمينها في دليل خاص. ويتم تطبيق هذه المبادئ والمسئوليات على جميع النظم المالية التي تملكها أو تشغلها، ويتم كذلك تطبيقها على المؤسسات المالية في القطاع الخاص. وقد أصدرت المؤسسة في شهر أغسطس ٢٠١٣م تعميماً لجميع البنوك والمصارف المحلية والإدارات والجهات ذات العلاقة التي تملك أو تشغل نظم المدفوعات في المؤسسة أو تحت إشرافها يقضي بتطبيق هذه المبادئ. ومن وجهة النظر الرقابية تنص «المسئولية الأولى» الخاصة بالتنظيم والإشراف والرقابة على نظم المدفوعات على ما يلي: «ينبغي أن تخضع نظم المدفوعات والمؤسسات المالية للتنظيم والإشراف والرقابة الفعّالة والمناسبة من البنك المركزي أو الهيئة المنظمة للسوق أو غيرها من الهيئات المختصة».

رابعًا: منهجية الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية

٤-١ منهجية تقييم المخاطر

يتم تطبيق الإجراءات الرقابية والإشرافية للتوافق مع متطلبات مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية وأي قواعد أو تعليمات تصدرها المؤسسة باستخدام المنهجية القائمة على تقييم المخاطر الأساسية المحتملة بشكل عام التي يمكن أن تنشأ عن نظم المدفوعات والتسويات المالية المختلفة، ومنها المخاطر التالية:

مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المحتملة عندما يفشل أحد الأطراف في الوفاء بالالتزامات وتسوية كامل القيمة الواجبة عليه سواءً وقت استحقاقها أو في أي وقت.

مخاطر السيولة: وهي المخاطر المحتملة عندما يفشل أحد الأطراف في سداد الالتزامات وتسوية كامل القيمة الواجبة عليه فقط وقت استحقاقها ولكن يتم سدادها وتسويتها بعد ذلك في وقت لاحق.

المخاطر التشغيلية: وهي الخسائر المحتملة والناتجة عن تعثر أو فشل في معالجة العمليات أو الأنظمة الداخلية أو الاحتيال. وقد تكون نتيجة بعض الأحداث الخارجية، مثل: الهجمات الإرهابية أو الكوارث الطبيعية.

المخاطر القانونية: وهي المخاطر المحتملة والناتجة من التفسيرات غير الصحيحة أو غير المتوقعة للأنظمة والقوانين أو عدم وضوح صياغتها من الناحية القانونية، وقد تؤدي إلى التعرضات والانكشافات المالية غير المتوقعة التي قد يواجها الأعضاء وأصحاب المصلحة المشاركون وكذلك المستخدمون والمستفيدون في نظم المدفوعات والتسويات المالية.

ومن الناحية العملية فإن هذه الأنواع المذكورة من المخاطر مترابطة ومتداخلة، وبالتالي فإن نظم المدفوعات والمؤسسات المالية قد لا تكون مستقلة أو معزولة عن تبعات المخاطر على النظم الأخرى، وقد تكون المخاطر متعدية فيما يعرف بـ(Domino Effect) وذلك عند فشل أحد الأطراف في دفع التزاماته في الوقت المناسب والتأثير على بقية الأطراف الأخرى بحيث لا يمكنهم الوفاء بالتزاماتهم في النظام مما يؤثر في سلامة النظام المالي. لذا تأخذ الرقابة مثل هذه الارتباطات والتداخلات في الاعتبار عند إجراء تقييم المخاطر على نظم المدفوعات والتسويات المالية. وتوفر مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) القاعدة الأساسية لتطبيق المنهجية القائمة على المخاطر، حيث يتم تحديد المخاطر ذات العلاقة وعرضها بما في ذلك مخاطر العمل العامة.

٤-٢ التزامات مشغلي نظم المدفوعات والتسويات المالية

يتم تطوير الإجراءات الرقابية والإشرافية وتركيز الاهتمام على المخاطر الرئيسية بمرور الوقت وبعد رصد ومراجعة نتائج ومخرجات تقييم المخاطر الناشئة وضمان معالجة الأولويات وترتيبها. كذلك يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق مشترك في المسئوليات الرقابية والإشرافية مع المسئولين عن نظم المدفوعات والتسويات المالية والإدارات الأخرى ذات العلاقة داخل المؤسسة.

ويكون على مشغلي نظم المدفوعات والتسويات المالية مسئوليات والتزامات وظيفة مشغل النظام، كما يلي:

- تقع المسئولية بالدرجة الأولى على مالك ومشغل النظام، ويلتزم بشكل مباشر ورئيسي بضمان سلامة النظام وكفاءته.
- على جميع مشغلي النظام والأطراف المشاركة والمتعاقدة مسئولية تحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تظهر في مجالات أعمالهم، وإدارتها، ووضع السياسات الخاصة لمعالجتها وتلافيها أو الحد من تأثيرها.
- الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة الصادرة عن المؤسسة وتلبية أي متطلبات أخرى تصدر لاحقًا، وتحقيق التوافق مع متطلبات البنية التحتية للسوق المالية.
- توفير الإجراءات والضوابط والآليات الإدارية المناسبة لإدارة مختلف المخاطر في مجالات أعمالهم مع تقديم الوثائق والأدلة التي تدعم ذلك للمؤسسة وبشكل كاف.
- يجب على كل مشغل نظام تزويد المؤسسة بالمعلومات والتقارير التي تطلبها للوفاء بالمسئوليات وتحقيق المهام الرقابية والإشرافية.

٤-٣ الإجراءات الرقابية والإشرافية

تتضمن منهجية تطبيق الإجراءات الرقابية والإشرافية مجموعة من النشاطات الرئيسية كما يلي:

أ) الرقابة والمتابعة (Monitoring).

ب) التحليل والتقييم (Assessment).

ج) إحداث التغيير (Inducing Change).

٤-٣-١ الرقابة والمتابعة

يتولى المسئولون عن وظيفة الرقابة في المؤسسة وبالتعاون مع الإدارات الداخلية ذات العلاقة عملية التنسيق في هذه المرحلة، وقد تكون مثل هذه المنهجية مدعومة باتفاقيات مستوى الخدمة (Service Level Agreement - SLA) بين الأطراف ذات العلاقة، التي تدعم نمو الأداء وتحديد المسئوليات وإجراء الترتيبات وتنسيق التعاون وتبادل المعلومات. وينبغي إعداد خطط العمل الرقابية المكتبية والميدانية وتجهيزها، ومراجعة تقارير أداء نظم المدفوعات والتسويات المالية بشكل دوري (ربعي/ نصفي) كي يتم التدخل المناسب، وتحديد الخطوط الرئيسية، ومعالجة أي قصور أو خلل قد ينتج، بالإضافة إلى عقد اجتماعات دورية مع مشغلي نظم المدفوعات والتسويات المالية لتأكيد أهمية ضمان شمول جميع المخاطر الرئيسية المحتملة وحصرها، ومناقشة المسائل ذات العلاقة بالتقييم، ومتابعة خطط الإصلاح، ووضع الجداول الزمنية لها. ويمكن تطبيق المنهجية القائمة على تقييم المخاطر بناءً على الأولويات التي تنشأ ومنها:

أ) ما يتعلق بالسياسات والإجراءات.
ب) المتابعة المستمرة وما ينتج عنها من توصيات أو ملاحظات.
ج) النتائج والتوصيات النهائية للتقييمات سواء المكتملة أو غير المكتملة.

ويتم تطبيق الإجراءات الرقابية والإشرافية على نظم المدفوعات والتسويات المالية التي تخضع لرقابة المؤسسة وإشرافها، أو تكون ضمن اختصاصها بشكل مباشر أو غير مباشر إما عن طريق:

أ) المتابعة المباشرة: ويتم تطبيقها على نظم المدفوعات والمؤسسات المالية التي تملكها المؤسسة وتشغلها.

ب) المتابعة غير المباشرة: يجب تطبيقها على البنية التحتية والنظم الأخرى التي ترى المؤسسة أهميتها لتحقيق الاستقرار المالي.

كذلك تتم متابعة التقارير الإشرافية وتحديثها بحيث تشمل التطورات والتوجهات الحاصلة، وتُرفع هذه التقارير إلى مجلس الحوكمة والرقابة في المؤسسة (SAMA GOB) الذي بدوره يعمل على إتاحة التقارير المناسبة ونشرها لاطلاع المشاركين والأطراف ذات العلاقة وتعزيز جوانب الوعي والشفافية.

٤-٣-٢ التحليل والتقييم (Assessment)

تعتمد مرحلة التحليل والتقييم على الشفافية والإفصاح بشكل كبير، وهي تستند إلى الأسئلة والاستفسارات التي تم إعدادها للإفصاح الشامل عن المخاطر التي قد تنتج عن عمل البنية التحتية وكيفية إدارتها للمخاطر. وقد تستفيد كل الأطراف من منهجية التقييم. فالبنية التحتية قد تستخدمها في إجراء تقييم ذاتي شامل أو جزئي من أجل تحديد جوانب القصور التي يجب تحسينها وإصلاحها. والجهات والهيئات الرقابية تستخدمها للتأكد من تطبيق البنية التحتية للمبادئ. وكذلك يستخدم المقيمون الخارجيون-كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي-هذه المنهجية خلال تقييمهم لمدى التزام الهيئات والجهات الرقابية بمسئولياتها في تعزيز الاستقرار المالي وذلك في إطار برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP). وينبغي خلال عملية التقييم مراعاة بعض الاعتبارات، منها ما يتعلق بخصوصية البنية التحتية (Customization)، حيث يختلف التقييم من بنية تحتية لأخرى وفق الأنشطة والوظائف والخدمات التي تقدمها مع مراعاة وجود أجزاء متعددة من البنية التحتية تنتمي إلى كيان قانوني واحد

أو أكثر، أو في حال كانت عمليات المقاصة والتسوية مستقلة عن بعضها بعضًا، ومنها ما يتعلق بملكية البنية التحتية حيث تسعى منهجية التقييم إلى مساعدة المقيمين على التطبيق الصحيح للمبادئ على البنية التحتية للأسواق المالية للقطاع العام أو الخاص. لذا، يجب الأخذ في الاعتبار الاختلافات في نظام ملكيتها وأشكالها التنظيمية.

ويُحدد في هذه المرحلة النطاق المناسب للتقييم، حيث ينبغي أن يشمل نطاق التقييم تحديد البنية التحتية المطلوب تقييمها وفق أهميتها، ودرجة مخاطرها، وتأثيرها في الاستقرار المالي أو أحد مكوناتها بما في ذلك العمليات والخدمات المقدمة وأي روابط خارجية لعمليات تحويل وتسوية عبر الحدود (Cross-boarder). بالإضافة إلى أنه يمكن تحديد كل أو بعض المبادئ المطلوب تطبيقها وفق نوعية البنية التحتية وخصوصيتها، والتنسيق والتعاون مع إدارة البنية التحتية بشكل واضح بشأن نطاق التقييم وإعطاء وقت كافٍ لذلك. بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات اللازمة لتطبيق التقييم، إذ يتم إعداد وصياغة الأسئلة والاستبيانات المناسبة لمساعدة المقيمين في التأكد من توافق البنية التحتية مع المبادئ، وتعزيز التوعية بالمخاطر. ويمكن إدراج بعض الأسئلة لمعرفة المستويات مختلفة التعقيد في البنية التحتية أو عوامل معينة أو ظروف محددة للتقييم. ومن أجل الوصول إلى استنتاجات صحيحة وقرارات مناسبة ومنح تصنيفات واقعية (Rating)، يجب فهم العمليات والخدمات والقواعد والإجراءات المرتبطة بالبنية التحتية لكل مبدأ، لذا يجب على البنية التحتية توفير جميع المعلومات المهمة، ومنها ما يلي:

١- الممارسات والآليات المتبعة على النظام لتطبيق المبادئ.
٢- الأدوات والآليات المستخدمة لقياس مدى متابعة الالتزام بالمبادئ.
٣- الآليات والإجراءات المطبقة لتحديد أي ثغرات أو قصور.
٤- تحديد المخاطر المحتملة وتصنيفها.
٥- أي تقارير أو وثائق للتقييم من جهات أو مراقبين خارجيين.

وبعد الانتهاء من جمع المعلومات والبيانات اللازمة، يتم تحديد المخاطر وتصنيفها وفق التصنيف المعتمد كما يلي:

أ) بالغة الأهمية: حالة خطرة تستدعي اهتمامًا وتدخلًا فوريًا.
ب) متوسطة الأهمية: حالة يمكن أن تصبح خطرة إذا لم تعالج بسرعة.
ج) قليلة الأهمية: حالة ينبغي معالجتها خلال جدول زمني محدد.

وعليه تتم عملية تقييم التوافق مع المبادئ، حيث يتم التصنيف المناسب لمدى التقيد بكل مبدأ بالتوافق مع التصنيفات المعتمدة لدى المؤسسات المالية الدولية (FSAP) ضمن برنامج تقييم القطاع المالي، وهي كالتالي:

متوافق كليًا Observed	– تقيدت البنية التحتية بالمبدأ. – ليست هناك مخاطر كبيرة، كل الثغرات وأوجه القصور المحددة ليست حساسة أو مقلقة. – يمكن للبنية التحتية معالجة أوجه القصور المحددة ضمن أعمالها الاعتيادية.
متوافق بشكل كبير Broadly observed	– تقيدت البنية التحتية بالمبدأ بشكل عام. – حدد التقييم واحدًا أو أكثر من المخاطر قليلة الأهمية.

	– ينبغي على البنية التحتية متابعة هذه المخاطر ومعالجتها خلال جدول زمني محدد.
متوافق جزئيًا Partly observed	– تقيدت البنية التحتية جزئيًا بالمبدأ. – حدد التقييم واحدًا أو أكثر من المخاطر المقلقة (متوسطة الأهمية) التي يمكن أن تصبح ذات خطورة إذا لم تعالج بسرعة. – يجب على البنية التحتية إعطاء عناية قصوى لمعالجة هذه المخاطر.
غير متوافق Not observed	– لم تتقيد البنية التحتية بالمبدأ. – حدد التقييم واحدًا أو أكثر من المخاطر المقلقة (بالغة الأهمية) وذات خطورة التي تستدعي وجوب اتخاذ إجراءات فورية. – يجب على البنية التحتية إعطاء الأولوية القصوى لمعالجة هذه المخاطر.
لا ينطبق Not applicable	لا ينطبق هذا المبدأ على البنية التحتية الخاضعة للتقييم.

يتم بعد ذلك وضع الإطار الزمني المناسب لمعالجة الحالات حسب أهميتها ودرجة خطورتها، ووضع جداول زمنية لمعالجة كل مبدأ، وتحديد الأطراف المسئولة ذات العلاقة بخطة الإصلاح ومتابعتها وفق درجة خطورة كل مرحلة وتقييم تصنيفها. ويُدرج في هذه الخطة أيضًا نوع الإجراءات المطلوبة للتصحيح والتوصيات المقترحة. ثم مرحلة إعداد ورفع تقارير التقييم، وهنا يتم توثيق نتائج التقييم والاستنتاجات المهمة بشأن تطبيق كل مبدأ، وعرض ما هي المبادئ التي تم تطبيقها والتي لم تطبق، واستعراض خطط الإصلاح والتعديل والجدول الزمني المتفق عليه مع البنية التحتية والمطلوب تنفيذه للمعالجة والتصحيح لكل مبدأ.

وقد يشمل نموذج التقرير البنود التالية:

- ملخص تنفيذي بنتائج التقييم.
- مقدمة (جهة التقييم، الغرض، النطاق، الآليات، مصادر المعلومات...).
- توضيح المصاعب أو العواقب (عدم توفر معلومات أو عدم التعاون).
- معلومات عن البنية التحتية ووصفها وإحصائيات عملياتها.
- التغييرات أو التطورات المستجدة.
- ملخص عملية التقييم والتصنيف لكل مبدأ بشكل مفصل.

وتعتمد منهجية تقييم الجهات والهيئات الرقابية للمسئوليات على نفس المراحل المتبعة في إطار منهجية تقييم المبادئ للبنية التحتية.

٤-٣-٣ إحداث التغيير (Inducing Change)

في الوقت الحالي وعند الحاجة يكون إحداث التغيير داخل المؤسسة لنظم المدفوعات والتسويات المالية من المهام الداخلية وفق المسئوليات المنوطة بالإدارات والأطراف ذات العلاقة. وترفع جميع نظم المدفوعات والتسويات المالية التقارير الفنية والتشغيلية للمؤسسة، ويتم تنظيمها داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة. لذا، يوفر مجلس الحوكمة والرقابة في المؤسسة (GOB) المناخ المناسب الذي يمكن معه مشاركة الدراسات ومناقشة التغييرات المقترحة أو التحديثات المطلوبة وتطوراتها داخل المؤسسة. وهذا هو النهج المفضل في معظم البنوك

المركزية حيث يتم التنسيق وعقد الاجتماعات، وطرح المقترحات ومناقشتها، بالإضافة إلى إمكانية استعراض تقارير نتائج المراقبة والتقييم المختلفة، ومناقشة التوصيات والموافقة عليها لضمان الاستقرار والكفاءة، وتحسين فرص الأداء، ودعم النمو. ويقوم مجلس الحوكمة والرقابة بدور مهم في العملية الرقابية في الوقت الحالي باتباع منهجية التعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة لدعم تطبيق التغيير والالتزام.

خامسًا: التعاون مع الهيئات الخارجية

١-٥ التعاون الإشرافي والرقابي

يتم التعاون مع الهيئات الخارجية الأخرى المحلية والإقليمية أو الدولية من خلال مذكرات التفاهم (MOUs) أو اللجان والاجتماعات المشتركة وذلك حسب الحاجة ووفق جدول الأعمال والمواضيع المطروحة فيما يتعلق بالجوانب الإشرافية والرقابية. حيث يتم التعاون في العديد من نظم المدفوعات والتسويات المالية البينية المشتركة عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية لنظم المدفوعات الخليجية (GCC Net) ونظام التسويات البينية الخليجي (GCC RTGS)، وكذلك التعاون من خلال صندوق النقد العربي في النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية (ARPS)، بالإضافة إلى التعاون الدولي بين البنوك المركزية من خلال اللجان المختصة فيما يتعلق بتنظيم مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية وتطبيقها، والتعاون مع الجهات المحلية كهيئة السوق المالية (CMA) في إنشاء مركز المقاصة المركزي (CCP). ويتم التعاون أيضًا مع الإدارة العامة للتحريات المالية (Saudi Unit– SAFIU Arabia Financial Investigation) في حالات الاشتباه بالاحتيال المالي والتحويلات المشبوهة على نظم المدفوعات والتسويات المالية. وتتولى إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات عملية التنسيق والتعاون في الجوانب الإشرافية داخل المؤسسة، والتواصل مع الهيئات الإشرافية والبنوك المركزية وأي هيئات أو منظمات أخرى ذات علاقة داخل المملكة وخارجها كما ورد ضمن المسئولية (E) في مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية.

٢-٥ مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية

Principles for Financial Market Infrastructures (PFMIs)

المجموعة الأولى: المبادئ الخاصة بالجانب التنظيمي العام

المبدأ الأول: **الأساس القانوني** (Legal Basis)

أن يكون للبنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أساس قانوني قوي واضح وشفاف يعبر عنها، ويوفر الحماية والثقة، ويكون قابلًا للتطبيق لكل جوانبها بما في ذلك الاتفاقيات والعقود لخدماتها وأنشطتها.

المبدأ الثاني: **الحوكمة** (Governance)

أن يكون للبنية التحتية للأسواق المالية إجراءات وترتيبات حوكمة فعالة وواضحة فيما يتعلق بتحديد الأدوار والمسئوليات وترتيبات الإفصاح في حدود المسئولية مما يعزز سلامتها وكفاءتها.

المبدأ الثالث: **إطار الإدارة الشاملة للمخاطر** (Framework for Comprehensive Management of Risks)

توفر إطار وإجراءات وسياسات سليمة وشاملة لإدارة المخاطر المحتملة القانونية والائتمانية والتشغيلية ومعالجتها ومتابعتها.

المجموعة الثانية: المبادئ الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان والسيولة

المبدأ الرابع: **مخاطر الائتمان** (Credit Risk)

مراقبة التعرضات والانكشافات الائتمانية وإدارتها بشكل فعّال للمشاركين، التي قد تنتج من خلال عمليات الدفع أو المقاصة والتسويات. فمن المهم توفر موارد مالية كافية لتغطية الانكشافات أو التعرضات المحتملة بما في ذلك مركز المقاصة المركزي – (Central Counterparties CCP) الوسيط في الأنشطة ذات المخاطر الأكثر تعقيدًا أو ذات الأهمية النظامية.

المبدأ الخامس: **الضمانات** (Collateral)

على البنية التحتية للأسواق المالية في حال طلب الضمانات لإدارة التعرضات والانكشافات الائتمانية تحديد ضمانات منخفضة المخاطر وقبولها، مع مراعاة تقييمها وتحديد نسبة الخصم (Haircut) وحدود التركز (Concentration Limit) والالتزام بها.

المبدأ السادس: **الهامش** (Margin)

يجب على مركز المقاصة المركزي (CCP) تغطية التعرضات والانكشافات الائتمانية للأعضاء المشاركين وجميع تعاملاتها بشكل فعّال، وتحديد مستويات الهامش بما يتناسب مع تقييم المخاطر لكل معاملة، ومراقبة ذلك بشكل منتظم.

المبدأ السابع: **مخاطر السيولة** (Liquidity Risk)

متابعة مخاطر السيولة وإدارتها بشكل فعّال للبنية التحتية لأسواق المال (FMI)، والاحتفاظ بموارد سيولة كافية للتسوية والوفاء بجميع التزامات الدفع المستحقة خلال اليوم أو وقت الاستحقاق وتاريخه.

المجموعة الثالثة: المبادئ الخاصة بالتسويات

المبدأ الثامن: **نهائية التسوية** (Settlement Finality)

إيجاد آليات وإجراءات تسوية نهائية واضحة لالتزامات الأطراف، ومؤكدة بتاريخ الاستحقاق من خلال البنية التحتية للأسواق المالية (FMI)، بحيث تكون تسوية الالتزامات فورية وخلال دورة الأعمال (Business Cycle) مع تحديد المرحلة التي لا يمكن بعدها إلغاء العملية (Irrevocable).

المبدأ التاسع: **التسويات النقدية** (Money Settlements)

يمكن للبنية التحتية للأسواق المالية (FMI) توفير آليات التسوية النقدية عن طريق تسييل أصول خاصة بالتسوية وذات مخاطر منخفضة. حيث يمكن اللجوء للتسويات النقدية باستخدام أموال البنك المركزي عندما يكون ذلك متاحًا. ويمكن أيضًا استخدام أموال البنوك التجارية لغرض التسويات مع فرض رقابة صارمة لتقليل مخاطر السيولة والائتمان وفق اتفاقيات مع أطراف التسوية على نهائية التسوية.

المبدأ العاشر: **التسليم المادي** (Physical Deliveries)

على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) أن تحدد بوضوح التزاماتها فيما يتعلق بتسليم الأدوات المادية أو السلع، ويجب كذلك تحديد مخاطرها ومراقبتها وإدارتها.

المجموعة الرابعة: المبادئ الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية وأنظمة تسوية القيم المتبادلة

المبدأ الحادي عشر: **مراكز إيداع الأوراق المالية** (Central Securities Depositories- CSDs)

يجب أن تكون لدى أنظمة مراكز إيداع الأوراق المالية CSDs القواعد والإجراءات المناسبة للحفظ وضمان نزاهة إصدار الأوراق المالية وشطبها، وتقليل المخاطر المتعلقة بالحفظ الأمين وتبادل الأوراق المالية وإدارة هذه المخاطر، والحفاظ على الأوراق المالية وحماية الأصول.

المبدأ الثاني عشر: **أنظمة تسويات القيم المتبادلة** (Exchange of Value Settlement Systems)

إذا كانت البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تقوم بتسوية التزامين مرتبطين فيجب تلافي المخاطر المتعلقة بتسوية القيم المتبادلة واشتراط ضمان التسوية النهائية لالتزام معين بناء على التسوية النهائية لالتزام آخر.

المجموعة الخامسة: المبادئ الخاصة بإدارة التعثر

المبدأ الثالث عشر: **قواعد وإجراءات التعثر** (Default Rules and Procedures)

يجب توفر قواعد وإجراءات فعالة وواضحة لدى البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) يتم تطبيقها لإدارة التعثر المحتمل لأحد المشاركين أو الأطراف المرتبطة وذلك لضمان الجاهزية والاستعداد لاتخاذ الخطوات المناسبة والممكنة للوفاء بالالتزامات وتلافي المخاطر.

المبدأ الرابع عشر: **قابلية الفصل والنقل** (Segregation and Portability)

يجب على مركز المقاصة المركزي (CCP) توفير القواعد والإجراءات التي تمكن من عملية الفصل والنقل للأصول وحماية مراكز العملاء المشاركين في حالات الإعسار أو التعثر والضمانات المقدمة ذات العلاقة.

المجموعة السادسة: المبادئ الخاصة بإدارة مخاطر الأعمال العامة والمخاطر التشغيلية

المبدأ الخامس عشر: **إدارة مخاطر الأعمال** (General Business Risk)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد المخاطر المحتملة للأعمال والخدمات والمنتجات ومراقبتها وإدارتها، والاحتفاظ بالسيولة اللازمة لتغطية الخسائر المحتملة حتى تتمكن من التعافي ومواصلة عملياتها وخدماتها المهمة والحرجة بحد أدنى أو الانسحاب التدريجي المنظم.

المبدأ السادس عشر: **مخاطر الحفظ والاستثمار** (Custody and Investment Risk)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) حماية الأصول الخاصة بها وبالمشاركين، وتلافي مخاطر الخسارة وتأخر الوصول إلى هذه الأصول، وأن تكون استثماراتها في أدوات ذات مخاطر منخفضة.

المبدأ السابع عشر: **المخاطر التشغيلية** (Operational Risk)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد المصادر المحتملة للمخاطر التشغيلية الداخلية والخارجية، واستخدام الأنظمة والسياسات والإجراءات والضوابط المناسبة لتلافيها وتقليل آثارها. كذلك ينبغي تصميم الأنظمة بطريقة تضمن توفر درجة عالية من الثقة والأمن والحماية والتشغيل، ويجب أن تكون هذه الأنظمة ذات قدرة استيعابية كافية. ويجب أيضًا أن تحقق إدارة وخطط استمرارية الأعمال التعافي الفوري للعمليات والخدمات والوفاء بالالتزامات.

المجموعة السابعة: المبادئ الخاصة بالمشاركة والوصول

المبدأ الثامن عشر: **متطلبات المشاركة والوصول** (Access and Participant Requirements)

ينبغي أن يكون للبنية التحتية للأسواق المالية (FMI) معايير ومتطلبات موضوعية ومعقولة يتم الإعلان عنها للمشاركة في النظم تقوم على أساس تقييم المخاطر، وتسمح بالمشاركة والوصول بشكل عادل ومفتوح ضمن قطاعات البنية التحتية للأسواق المالية.

المبدأ التاسع عشر: **ترتيبات مستويات المشاركة** (Tiered Participation Arrangements)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تحديد المخاطر الناشئة عن المشاركين بشكل غير مباشر (عملاء المشاركين) ومراقبتها ومعالجتها، خصوصًا في حال تنفيذ عمليات أكبر من عمليات المشاركين المباشرين.

المبدأ العشرون: **روابط البنية التحتية للأسواق المالية** (FMI Links)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) التي تنشئ روابط بين اثنين أو أكثر من المشاركين بطريقة مباشرة أو من خلال وسيط أن تحدد جميع المخاطر المتصلة والمرتبطة بهذا الربط، وتراقبها، وتديرها وفق الإجراءات التعاقدية والتشغيلية.

المجموعة الثامنة: المبادئ الخاصة بالكفاءة

المبدأ الواحد والعشرون: **الكفاءة والفعالية** (Efficiency and Effectiveness)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تحري الاستخدام الأمثل للموارد، وتلبية احتياجات ومتطلبات المشاركين فيها والأسواق التي تخدمها، ووضع آليات مراجعة ذلك بشكل دوري.

المبدأ الثاني والعشرون: **إجراءات ومعايير الاتصال** (Communication Procedures & Standards)

يجب على البنية التحتية للأسواق المالية (FMI) تطبيق إجراءات الاتصالات والمعايير الدولية للتقليل من التدخل اليدوي من أجل دعم كفاءة وتحسين التعاملات لعمليات الدفع، والمقاصة، والتسوية، والتسجيل، وتقليل المخاطر.

المجموعة التاسعة: المبادئ الخاصة بالشفافية

المبدأ الثالث والعشرون: **الإفصاح عن القواعد والإجراءات وبيانات السوق**

Disclosure of Rules and Key Procedures and Market Data

يجب أن تكون للبنية التحتية للأسواق المالية (FMI) سياسات وإجراءات واضحة وشاملة توفر المعلومات للمشاركين، وتمكنهم من الاطلاع عليها وفهم المخاطر والرسوم والالتزامات وأي بيانات جوهرية أخرى تترتب على تلك المشاركة. وكذا يجب الإفصاح عن جميع تلك السياسات والإجراءات المعنية للعموم.

المبدأ الرابع والعشرون: **الإفصاح عن بيانات السوق من خلال مراكز حفظ بيانات التداول**

Disclosure of Market Data by Trade Repositories - TRs

يجب على مراكز حفظ بيانات التداول (TR) توفير بيانات دقيقة للجهات المعنية أو للسوق والعموم في الوقت المناسب وحسب الاحتياج.

٣-٥ المسئوليات تجاه المبادئ الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية

المسئولية الأولى

التنظيم والرقابة والإشراف على البنية التحتية للأسواق المالية

لابد أن تخضع البنية التحتية للأسواق المالية للتنظيم والرقابة والإشراف من البنوك المركزية، أو الجهات المنظمة للأسواق المالية، أو الجهات الرقابية والإشرافية الأخرى ذات العلاقة.

المسئولية الثانية

الهيئات التنظيمية والرقابية والإشرافية ومصادرها

وجود الصلاحيات والقدرة والموارد اللازمة لدى البنوك المركزية، والجهات المنظمة للأسواق المالية، والجهات ذات العلاقة لتنفيذ مسئولياتها الرقابية والإشرافية.

المسئولية الثالثة

الإفصاح عن السياسات فيما يخص البنية التحتية للأسواق المالية

يجب على البنوك المركزية، والجهات المنظمة للأسواق المالية، والجهات التنظيمية الأخرى المعنية أن تحدد بوضوح السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية المتعلقة بالبنية التحتية للأسواق المالية، والإفصاح عنها.

المسئولية الرابعة

تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية

يجب على البنوك المركزية، والجهات المنظمة للأسواق المالية، والجهات التنظيمية المعنية أن تعتمد المبادئ الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية، وتطبقها.

المسئولية الخامسة

التعاون مع الهيئات الخارجية

يجب على البنوك المركزية، والجهات المنظمة للأسواق المالية، والجهات التنظيمية المعنية أن تتعاون مع بعضها بعضًا على المستويين المحلي والخارجي لتعزيز سلامة البنية التحتية للأسواق المالية وكفاءتها.

المقاصة المصرفية - شيكات أفراد وشركات

BANK CLEARINGS - COMMERCIAL AND PERSONAL CHEQUES

الفترة Period	عدد الشيكات No. of Cheques	القيمة (مليون ريال) Total Value (Million Riyals)	متوسط قيمة الشيك (الف ريال) Average Value Per Cheque (Thousand Riyals)
2013	6,280	635,789	101.2
2014	6,024	646,477	107.3
2015	5,712	541,652	94.8
2016	4,911	410,454	83.6
2017	4,264	352,417	82.6
2018	3,368	285,078	84.6

Annual Statistics 2018– SAMA

الإحصاءات السنوية ٢٠١٨— مؤسسة النقد العربي السعودي

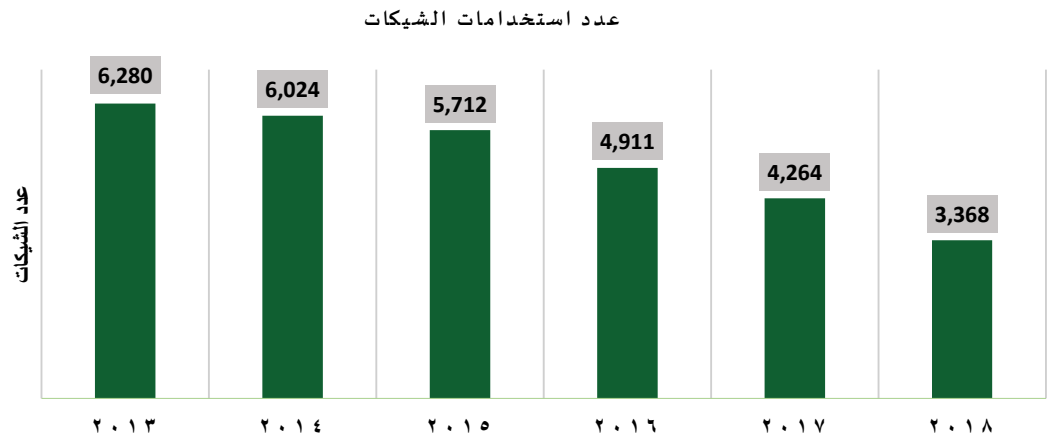

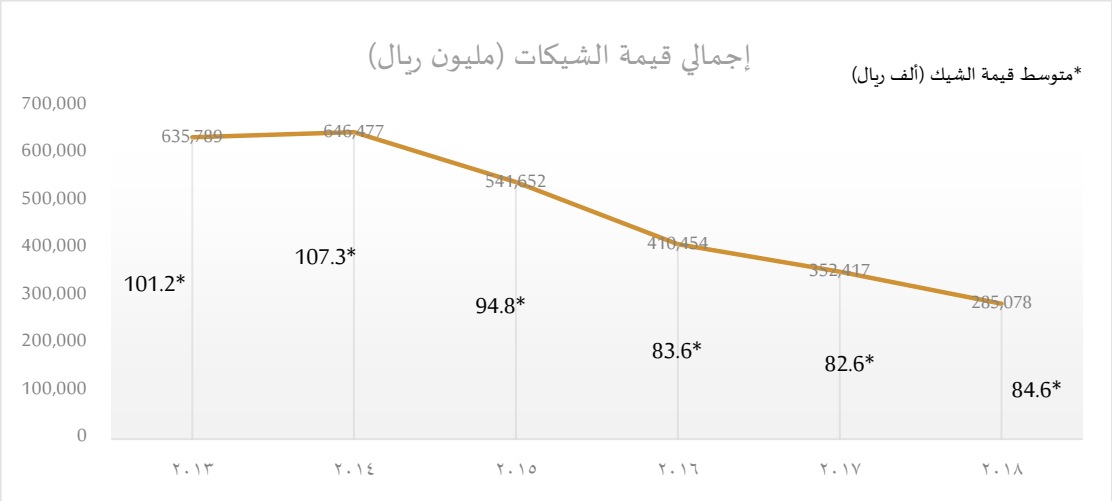

عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

Number of Transactions for Saudi Arabian Riyal Interbank Express - SARIE

الفترة Period	Customer Payments مدفوعات العملاء			Interbank Payments مدفوعات بين المصارف			أخرى Others 3	المجموع Total (1+2+3)
	مجمعة Bulk	مفردة Single	مجموع Total 1	مجمعة Bulk	مفردة Single	مجموع Total 2		
2013	50,767,761	5,290,399	56,058,160	111,708	341,830	453,538	1,455,731	57,967,429
2014	56,374,728	6,084,741	62,459,469	118,321	373,657	491,978	1,628,242	64,579,689
2015	70,639,214	8,023,318	78,662,532	72,479	464,194	536,673	2,334,957	81,534,162
2016	76,083,701	9,156,201	85,239,902	78,829	468,458	547,287	3,497,360	89,284,549
2017	89,805,830	10,299,109	100,104,939	137,223	513,854	651,077	2,713,821	103,469,837
2018	122,236,238	10,676,017	132,912,255	122,462	512,980	635,442	2,218,044	135,765,741

Annual Statistics 2018– SAMA

الإحصاءات السنوية ٢٠١٨— مؤسسة النقد العربي السعودي

عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

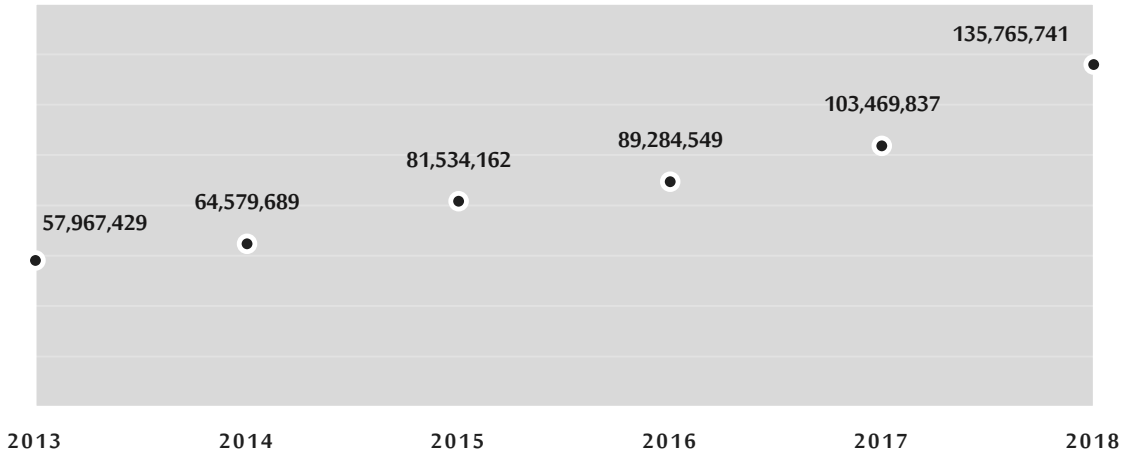

مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

Value of Transactions for Saudi Arabian Riyal Interbank Express - SARIE

(مليون ريال Million Riyals)

الفترة Period	مدفوعات العملاء Customer Payments			مدفوعات ما بين المصارف Interbank Payments			أخرى Others	المجموع Total
	مجمعة Bulk	مفردة Single	مجموع Total	مجمعة Bulk	مفردة Single	مجموع Total		
			1			2	3	(1+2+3)
2014	1,722,110	3,456,624	5,178,734	50,616	49,196,465	49,247,082	33,514	54,459,330
2015	1,984,168	3,348,644	5,332,812	59,236	43,450,319	43,509,555	22,805	48,865,172
2016	2,067,070	3,396,401	5,463,471	61,402	34,160,785	34,222,187	31,333	39,716,991
2016	2,067,070	3,396,401	5,463,471	61,402	34,160,785	34,222,187	31,333	39,716,991
2017	2,180,450	3,839,017	6,019,467	80,139	56,047,550	56,127,689	42,176	62,189,333
2018	2,640,208	3,994,081	6,634,290	105,832	43,225,986	43,331,818	17,803	49,983,911

عدد ومبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

Number of Transactions for Saudi Arabian Riyal Interbank Express - SARIE

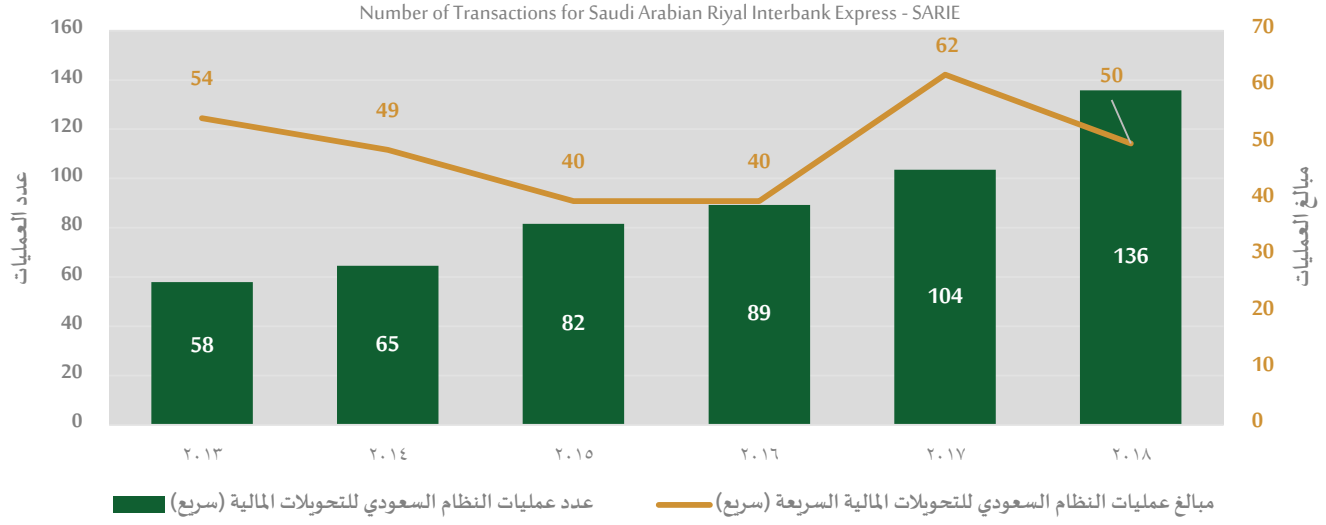

إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

Automated Teller Machine Statistics

الفترة Period	عدد أجهزة الصرف الآلي Number of ATMs	عدد البطاقات المصدرة Number of Cards Issued	عدد العمليات No. of Transactions			السحوبات النقدية Cash Withdrawals (ملايين الريالات Million Riyals)		
			الشبكة السعودية SPAN	المصارف Banks	المجموع Total	مدى mada	المصارف Banks	المجموع Total
2013	13,883	17,810,653	558,304,609	777,335,949	1,335,640,558	334,331	333,810	668,141
2014	15,516	20,550,274	624,739,995	904,252,659	1,528,992,654	373,030	358,373	731,403
2015	17,223	22,459,275	726,793,585	1,068,741,848	1,795,535,433	435,177	342,023	777,200
2016	17,887	26,537,349	822,232,299	1,100,462,142	1,922,694,441	446,300	307,149	753,449
2017	18,333	28,402,914	870,415,834	1,141,955,347	2,012,371,181	440,729	287,782	728,511
2018	18,685	28,559,828	948,781,727	1,176,878,389	2,125,660,116	452,931	295,394	748,325

Annual Statistics 2018– SAMA

الإحصاءات السنوية ٢٠١٨— مؤسسة النقد العربي السعودي

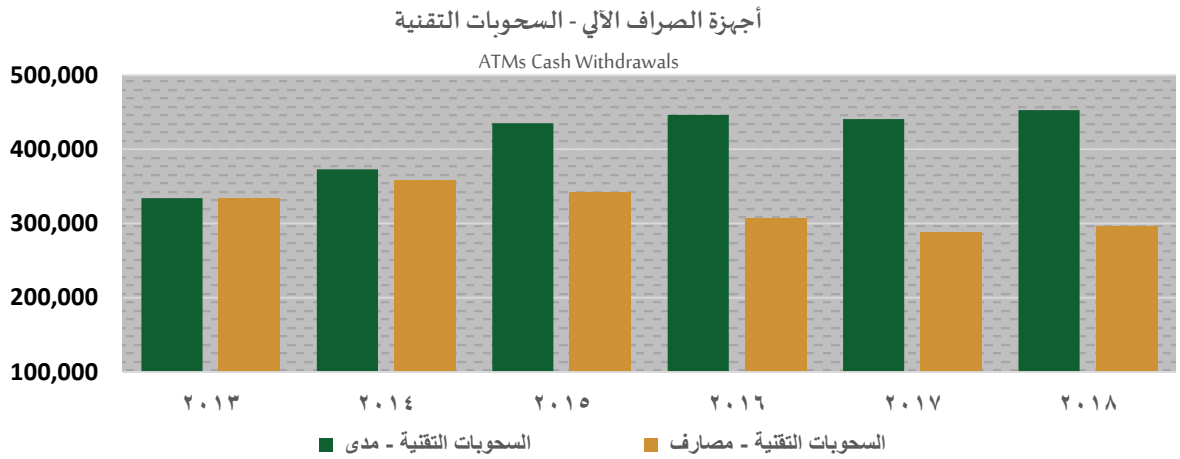

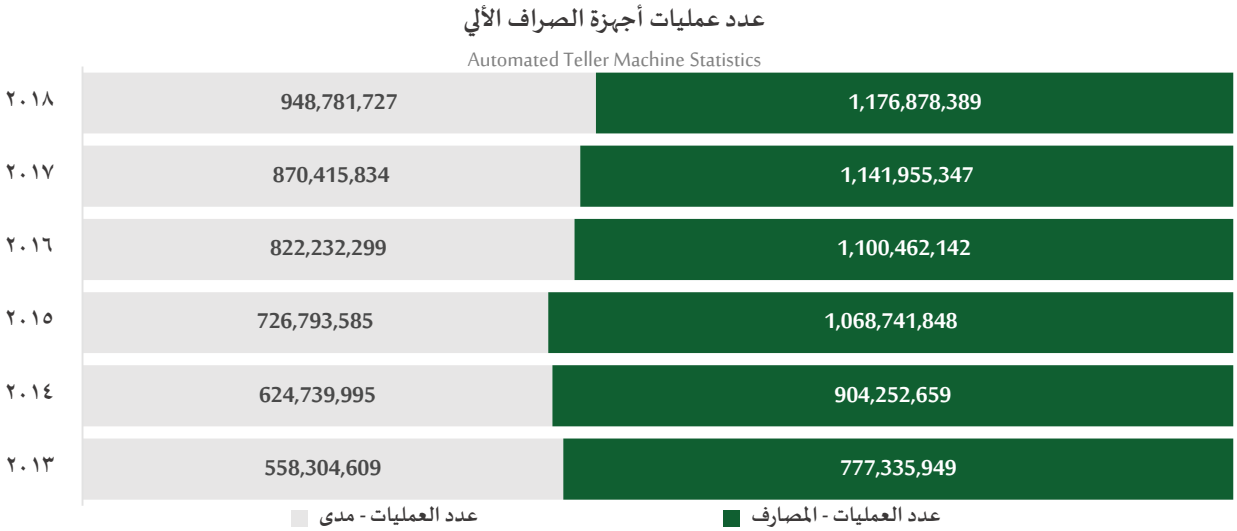

عمليات نقـاط البيـع

Point of Sale Transactions

الفترة Period	مبيعات (بآلاف الريالات) Sales (In Thousand Riyals)	عدد العمليات No. of Transactions	عدد أجهزة نقاط البيع No. of Points of Sale Terminals
2013	134,194,183	265,315,873	107,763
2014	159,970,264	327,034,423	138,779
2015	172,835,453	394,915,865	225,372
2016	182,748,679	524,569,736	267,827
2017	200,467,827	708,119,092	299,942
2018	232,305,825	1,031,518,190	351,645

الإحصاءات السنوية ٢٠١٨ — مؤسسة النقد العربي السعودي

Annual Statistics 2018– SAMA

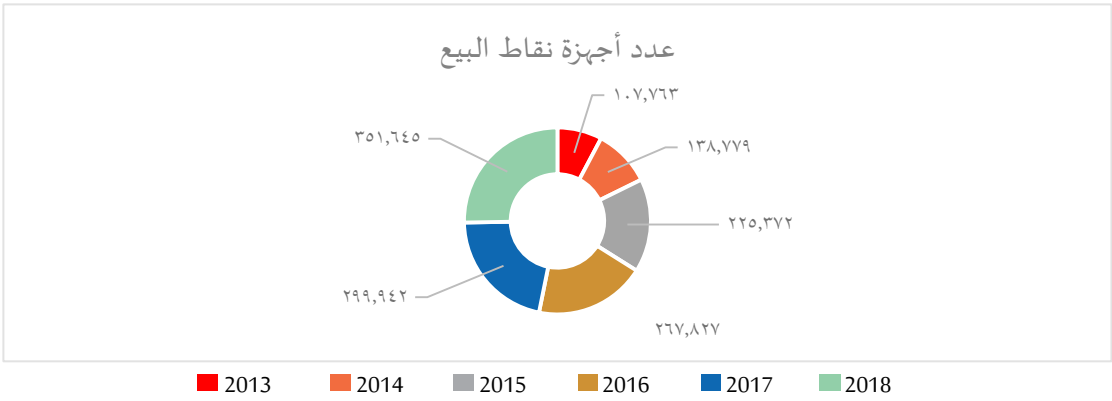

عدد عمليات نقاط البيع

Point of Sale Transactions

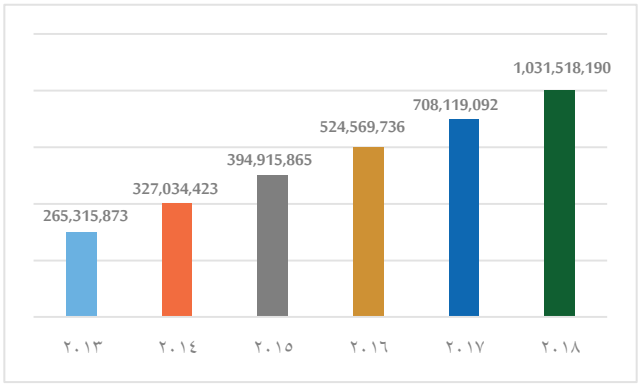

مبيعات نقاط البيع

POS Sales

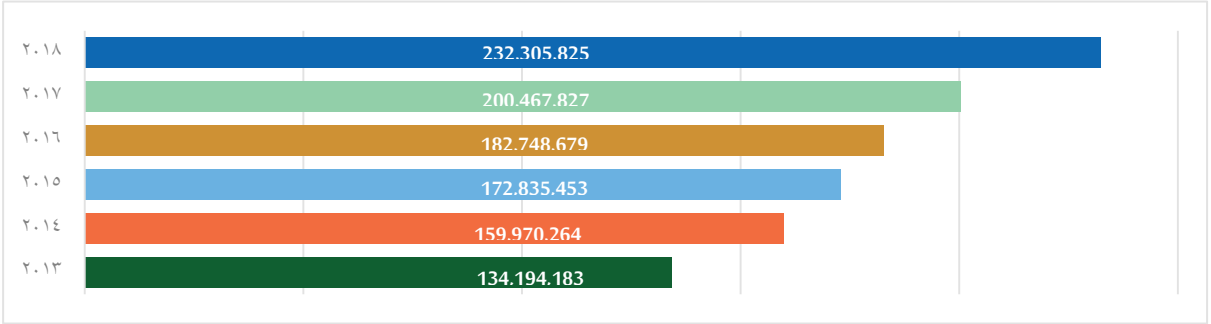

عـدد مدفوعـات نظام سـداد

SADAD System Payments Volume

الفترة **عدد الفواتير المسددة Volume of Bills Paid** **حساب سداد الإلكتروني SADAD Electronic Account**

Period	من خلال سداد Through SADAD	من خلال قنوات أخرى Through Other Channels	الإجمالي Total	عدد العمليات Transactions
2013	146,993,251	13,838,317	160,831,568	--
2014	154,594,336	29,189,320	183,783,656	--
2015	172,351,149	18,559,730	190,910,879	--
2016	190,103,435	6,697,597	196,801,032	52,213
2017	218,371,509	7,546,017	225,917,526	339,323
2018	235,633,689	7,819,088	243,452,777	996,003

عدد الفواتير المسددة

Bills Paid Volume

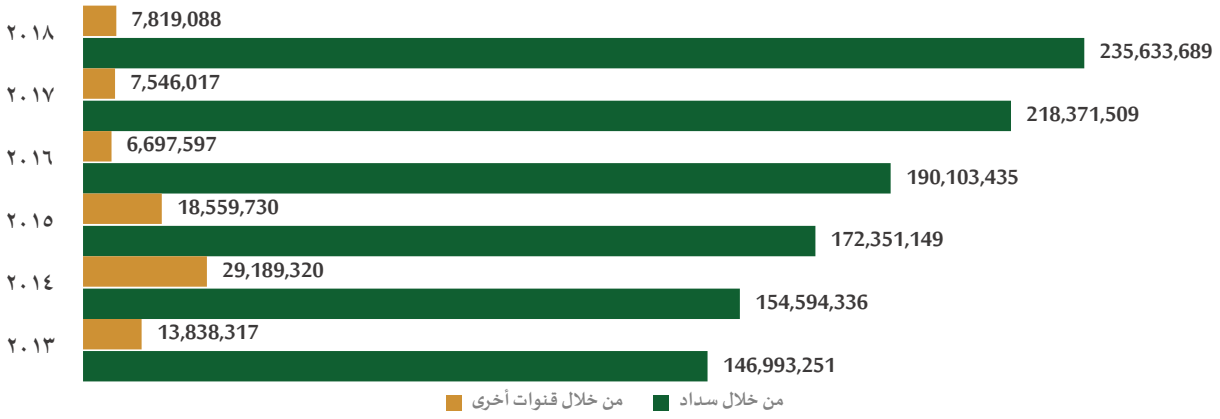

مبالغ مدفوعات نظام سداد

SADAD System Payments Value

الفترة	مبالغ الفواتير المسددة Value of Bills Paid			حساب سداد الإلكتروني SADAD Electronic Account
Period	من خلال سداد Through SADAD	من خلال قنوات أخرى Through Other Channels	الإجمالي Total	المبلغ Amount
2013	171,152,550	5,506,751	176,659,301	--
2014	187,325,306	7,392,084	194,717,391	--
2015	210,307,186	7,080,205	217,387,391	--
2016	224,559,732	8,290,889	232,850,621	34,032,117
2017	250,482,971	10,321,905	260,804,876	232,867,692
2018	356,544,852	11,327,154	367,872,007	463,237,738

Annual Statistics 2018– SAMA

الإحصاءات السنوية ٢٠١٨— مؤسسة النقد العربي السعودي

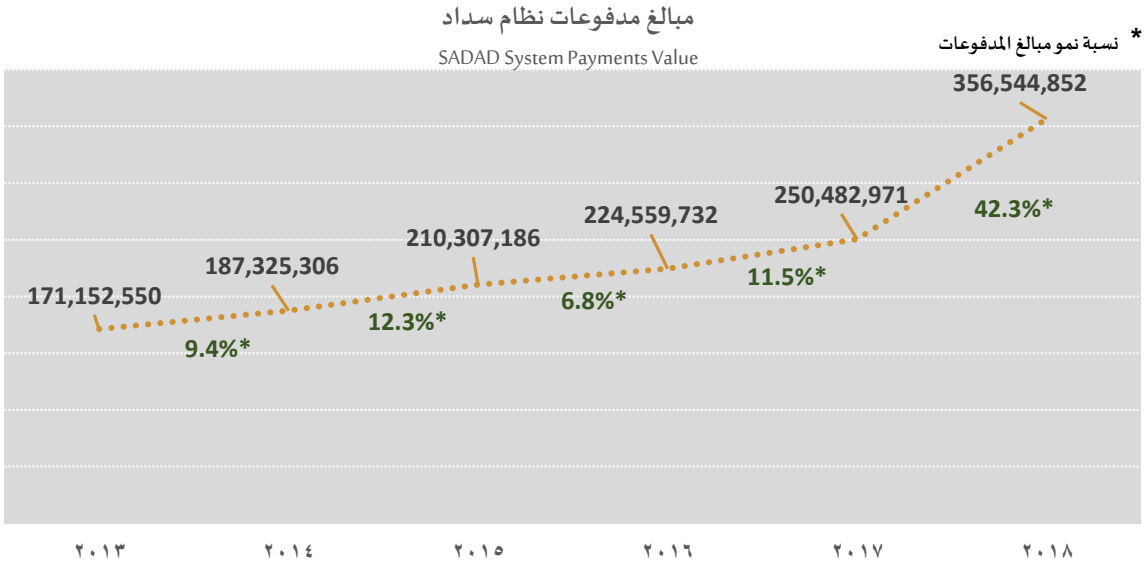

Ratings for Saudi Arabia					
	Principles/ Responsibilities	FMI Type	Rating	Status Description / Next Steps	Links to the Measures
Saudi Arabia	Principles	CCPs	1	The regulatory changes to address the CCP are in an advanced stage of discussion, and a plan with target dates has been drawn, for the establishment of a CCP.	
		PSs	4	Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) published final new policy statement on 15 August 2013. The measure came into force on the same date.	SAMA (policy statement) - Circular No. 341000117728 http://www.sama.gov.sa/RulesRegulation/Rules/Pages/PFMI%20Circular%20Arabic.pdf
		CSDs and SSSs	4	Capital Market Authority (CMA) published a policy statement on 27 December 2017. The measure came into force on the same date.	CMA – Policy statement on supervision of FMIs https://cma.org.sa/en/MediaCenter/PR/Pages/CPMI_en.aspx
		TRs	4	SAMA published final new policy statement on 15 August 2013. The measure came into force on the same date.	SAMA (policy statement) - Circular No 341000117728 [see above for link]
	Responsibilities	CCPs	1	The regulatory changes to address the CCP are in an advanced stage of discussion.	
		PSs	4	SAMA has a legal capacity to implement the Responsibilities.	SAMA - Charter of the Saudi Arabian Monetary Authority http://www.sama.gov.sa/sites/samaen/RulesRegulation/BankingSystem/Pages/BankingSystemFD01.aspx
		CSDs and SSSs	4	Capital Market Authority (CMA) has a legal capacity to implement the Responsibilities.	CMA - Capital Market Law, Chapter 2-4 http://cma.org.sa/En/AboutCMA/CMALaw/Pages/default.aspx Tadawul - Securities Depository Centre Rules http://www.tadawul.com.sa/static/pages/en/Regulation/SecuritiesDepositryCenterRegulations_Tadawul_en.pdf
		TRs	4	SAMA has a legal capacity to implement the Responsibilities.	SAMA - Banking Control Law, http://www.sama.gov.sa/sites/samaen/RulesRegulation/BankingSystem/Pages/BankingSystemFD03.aspx SAMA - Charter of the Saudi Arabian Monetary Authority

CPMI-IOSCO – Implementation monitoring of PFMI: Fifth update to Level 1 assessment report – July 2018

4: Observed 3: BO = Broadly observed 2: PO = Partly observed 1: NO = Not observed

للمراسلات والاستفسارات:

بريديًا:

إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات

مؤسسة النقد العربي السعودي، المركز الرئيسي

www.sama.gov.sa

ص. ب. ٢٩٩٢، الرياض ١١١٦٩

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٣٣٠٠٠ –١١ (٩٦٦)

فاكس: ٤٦٦٢٤١٤–١١ (٩٦٦)

البريد الإلكتروني: PaymentSystemsOversight@sama.gov.sa

For correspondence and enquiries:

Postal address:

Department of Payment Systems and Companies Control

Saudi Arabian Monetary Authority/ Head Office

www.sama.gov.sa

P.O. Box 2992, Riyadh 11169

Kingdom of Saudi Arabia

Telephone: (966) 11-4633000

Fax: (966) 11–4662414

E-Mail: PaymentSystemsOversight@sama.gov.sa